FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

Observatoire Social Tunisien
المرصد الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

عدد 88

نشرية شهر جانفي 2021

1492
تحركا احتجاجيا

13
حالة إنتحار ومحاولة إنتحار

61
مهاجر(ة)

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف: 129 325 71(216+) الفاكس: 128 325 71(216+)
contact@ftdes.net ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

تـــونس
2021

جانفي

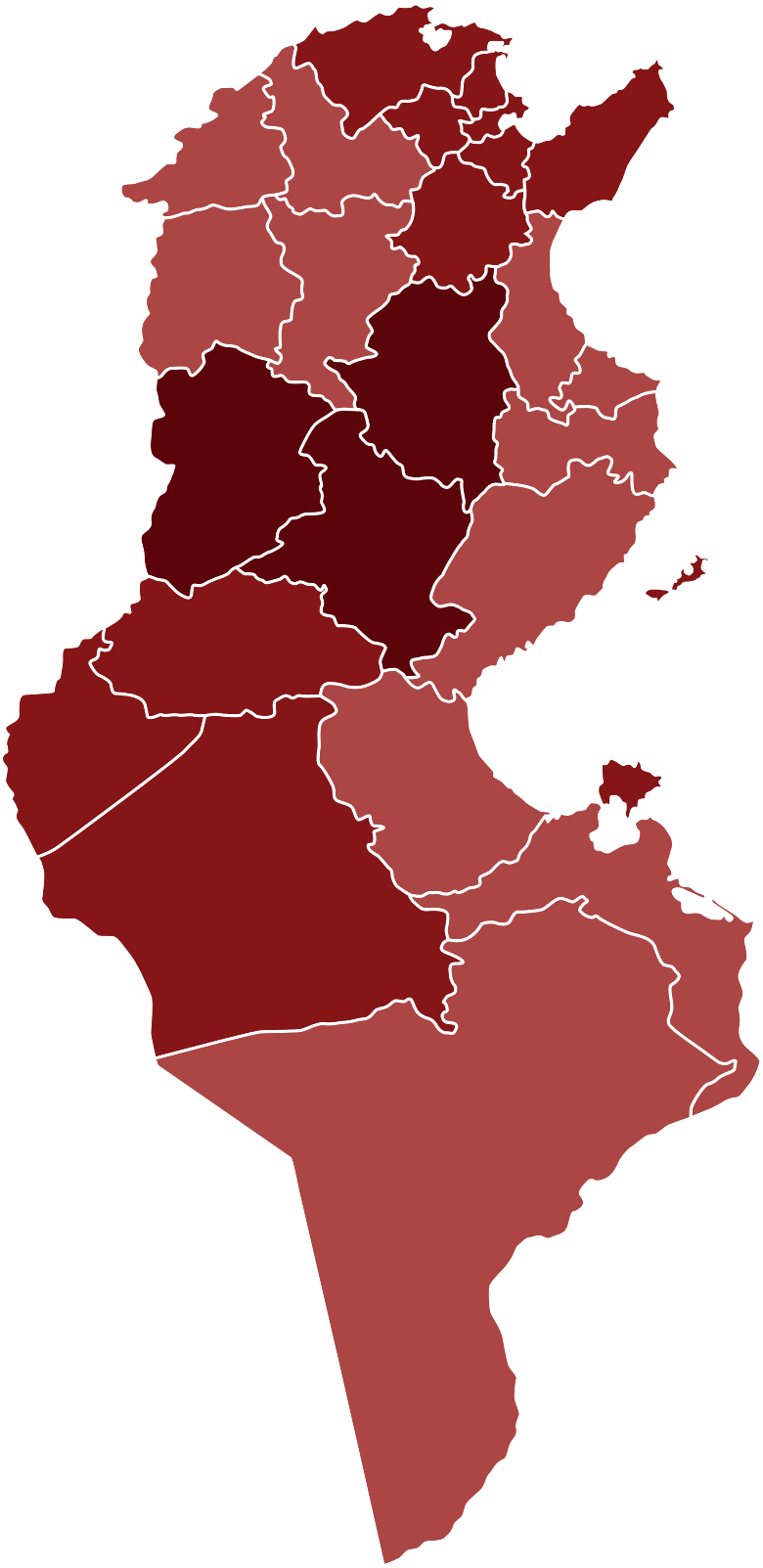

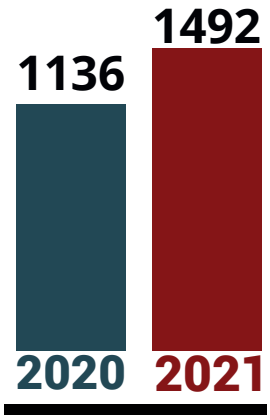

تحركا احتجاجيا

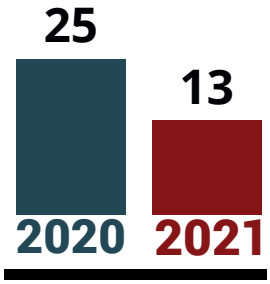

حالة إنتحار
و محاولة إنتحار

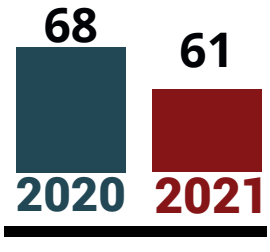

مهاجر(ة)

المقدمة

أكدت احداث جانفي مما لا يدع مجالا للشك ان النخبة السياسية ما تزال قاصرة في تعاطيها مع الازمة الاجتماعية وذلك سواء على مستوى التشخيص او على مستوى المعالجة. يبدأ هذا التعاطي القاصر بالتفسير الخاطئ للاحتجاجات الاجتماعية واعطائها بعدا مؤامراتيا واعتبارها ضربا من ضروب التآمر ضد القائمين على الحكم واعتبار المحتجين "مخربين ومندسّين وعصابات اجرامية" تستحق الإعتقال والملاحقة الأمنية والقضائية بدل التجاوب الإيجابي مع مطالبهم ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا التعاطي القاصر تزامن مع الاحتفال بالذكرى العاشرة للثورة لتعيدنا اجواء تفسير الاحتجاجات والتصدي لها الى ما قبل سقوط النظام بل ربما تجاوز تلك الأجواء من خلال الدعوة الصريحة لتشكيل ميليشيات وأمن موازي يساند القوات الأمنية في قمعها للاحتجاجات الاجتماعية. وهو تعاطي يفتح الطريق لمزيد تعاظم الاحتقان الاجتماعي والدفع نحو انفجار متوقع في ظل هذا التشخيص الأعمى وهذه الرؤية القاصرة في التعاطي مع الشأن العام وفي إيجاد حلول ومخارج للازمة الشاملة التي تعيشها البلاد وفي مقدمتها الزيادة المهولة لأعداد المفقّرين والمعطلين ومن يعيشون على الهامش.

جانفي التاريخي

لم يكن من المفاجئ اندلاع احتجاجات اجتماعية خلال شهر جانفي والحال ان تاريخ الاحداث في تونس يؤكد ان جانفي هو موسما للاحتجاج وللحراك الاجتماعي وهو الذي عاشت فيه البلاد أحداث كبرى بدأ بتاريخ 24 جانفي 1846 تاريخ تحرير العبيد ومنع الرّق من قبل احمد باي وصولا الى 18 جانفي 1952 تاريخ اندلاع الثورة التونسية ضد الاستعمار والخميس الأسود في 26 جانفي 1978 واحداث الخبز في 4 جانفي 1984 ثم 14 جانفي 2011 تاريخ هروب الرئيس الأسبق بن علي الى منفاه في السعودية على خلفية احتجاجات اجتماعية.

كان جانفي إذن موسما للاحتجاج وهو تقليد مستمر على مدى التاريخ. ولئن ارتبط ما قبل الثورة ببداية تطبيق قانون المالية الجديد وما يتضمنه من توظيفات ضريبية جديدة فانه تحول ما بعد الثورة الى موسما للمطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها التشغيل وهي حقوق رغم دسترتها زاد انتهاكها خلال المرحلة الانتقالية بسبب عدم تغيير منوال التنمية المعتمد والذي اثبت عدم جدواه في التشغيل وبسبب توقف نسبة النمو الاقتصادي عند الصفر تقريبا طيلة السنوات الاخيرة وصولا الى 9-٪ مسجلة نهاية 2020.

ولأن المُؤذِي اليوم ليس ضرائب إضافية بل تدهور مستمر في الوضع المعيشي فان جانفي ظلّ في اذهان الناس بداية فصول الاحتجاج الطويلة والمستمرة على مدار العام وهذا ما تؤكده تقاريرنا الشهرية التي نصدرها منذ ست سنوات والتي توفر اليوم قاعدة بيانات مهمة حول خارطة الغضب والاحتقان الاجتماعي وحول مطالب المحتجين والاشكال الاحتجاجية التي يخوضونها امام سلطات يتغير افرادها باستمرار ولكن اداؤهم واحد.

لم تكن إذن احتجاجات جانفي مفاجئة ولكن توقيتها كان مفاجئا بالنسبة للجميع اذ لا احد قادر اليوم على تحديد الزمن الاحتجاجي ومتى يخرج الناس للاحتجاج وكيف. وما فاجأ الجميع اكثر هو وجود فاعلين جدد في التحركات الاحتجاجية هم قُصّر ومراهقين.

الركوب على أزمة كوفيد

ربما كانت السلطة السياسية تراهن على الحجر الصحّي الشامل الذي أقرته لمدة أربعة ايام (من 14 الى 17 جانفي) وتزامن ذلك مع الذكرى العاشرة للثورة لمنع اي مظاهر للاحتجاج في الشوارع امام تزايد حدة الاحتقان الاجتماعي والسخط الجماعي جراء تدهور الوضع المعيشي وزيادة معدلات الفقر والبطالة والتهميش والتي غذتها ازمة كوفيد طيلة العام 2020. ولكن هذا التشخيص الخطأ قابلته المعالجة الخطأ فكانت النتيجة الاحتجاجات الليلية غير المتوقعة بالنسبة للنخبة الحاكمة وكانت المعالجة الأمنية القمعية والانتهاكات والتجاوزات في حق المحتجين والذين بلغ عدد الموقوفين منهم حوالي 1500 موقوف. وهي معالجة تفتح الطريق نحو تطورات غير متوقعة خلال الأشهر القادمة ولكنها تطورات موغلة في شدة الاحتقان الاجتماعي وتنامي خطاب الكراهية بين المواطن والامني وهو وضع لا يمكنه ان ينتج سوى عنفًا في قادم الايام.
وقد اثبت التعاطي الأمني الحاد والقمعي مع الاحتجاجات ان السلطة سيّست إدارة أزمة كوفيد وجعلت من الحجر الصحّي الشامل خطة للتوقّي من الحراك الاجتماعي في العيد العاشر للثورة بدل ان يكون حلاّ وقائيا لحماية ارواح الناس. وبدل تحسيس المواطن، على الاقل عبر خطاب تواصلي مطمئن في ظل غياب الاستراتيجيات والرؤيا الواضحة للإصلاح، بأنّ صوته مسموع وبان مطالبه ذات اولوية وتحت مجهر السلطات، يتم التعاطي معه كقاصر من خلال إقرار اجراءات لا سند علمي لها بقدر ما لها خلفية سياسية. وهي رسائل تصل الى المواطن فتضاعف من حدة الاحتقان الاجتماعي وامام تزايد ازمة انتشار جائحة كوفيد وتحول الوضع الوبائي الى كارثة إنسانية اتضحت لعموم الناس سوء ادارة هذه الازمة وتسييسها. هذا واقع ترجمته الاحتجاجات الليلية والاعتداءات على املاك عمومية وخاصة لمجموعات غاضبة اختارت شكلا احتجاجيا عنيفا للدفاع عن مطالب أساسية تتجاهلها النخبة السياسية.

وبالعودة الى ازمة كوفيد تشير الأرقام الرسمية لوزارة الصحة العمومية الى زيادة في معدل الوفايات خلال شهر جانفي بنسبة بلغت 43 ٪ (2068 حالة وفاة جديدة في جانفي) وزيادة في معدل الاصابات بنسبة 47 ٪ (67804 حالة اصابة جديدة طيلة جانفي اي بمعدل حوالي 2187 اصابة يوميا). كما زاد عدد من هم تحت التنفس الاصطناعي بنسبة 8.66 ٪ (11 مصاب)) ومن هم في العناية المركزة بنسبة ٪29.4 (95 مصاب) ومن احتاجوا الى الإقامة في المشافي وفِي المستشفيات بنسبة حوالي 34 ٪ (533 مصاب). ودون شك تكشف هذه الأرقام اللاّ توازن بين عدد الاصابات وبين الحصول على الإسعافات الضرورية وفِي الوقت المناسب اذ ان 11 مصابا فقط خلال شهر جانفي حصلوا على التنفس الاصطناعي في الوقت لذي سجّل فيه منحنى الاصابات 67804 اصابة جديدة. وبين هؤلاء حصل 95 مصابا فقط على فرصة الانعاش ! فيما تُرِك باقي المصابين لمصيرهم في مواجهة ابتزاز تجار الأكسيجين حيث يصل ثمن كراء قارورة اكسيجين لمدة اسبوع الى 450 دينار ومقابل صك ضمان قدره ألفي دينار.

في المقابل تعيش وزارة الصحة العمومية حالة اللاّ استقرار اذ توافد عليها منذ 2011 حوالي 16 وزيرا بينهم 4 وزراء إبان ازمة كوفيد. والوزير السابع عشر والخامس في تولي حقيبة الصحة ما يزال ينتظر اداء اليمين الى غاية نهاية شهر جانفي.
هذا العبث في ادارة ازمة كوفيد وفِي ادارة الشأن العام والتعاطي الخاطئ مع مطالب الناس في ظرفية اقتصادية واجتماعية حرجة طبع في اذهان الناس صورة قاتمة للقائمين على السلطة لذلك كانت احداث جانفي مقدمة لسنة ساخنة ولأشهر لا تبدو ملامح الاحتجاج فيها واضحة ولا قوادحها ايضا واضحة ولا اشكالها الاحتجاجية واضحة ولكنها ستنزع نحو عنف متوقع.

احتجاجات شهر

لم تتغير خارطة الاحتجاج الاجتماعي كثيرا خلال شهر جانفي فباستثناء الزيادة الملحوظة في عدد الاحتجاجات المسجلة خلال شهر جانفي في ولاية تونس مقارنة بشهر ديسمبر (بنسبة 105٪) ما تزال خارطة الغضب ثابتة غربا اذ سجّل الشطر الغربي للبلاد حوالي 61٪ (901 تحرك احتجاجي) من مجموع الاحتجاجات الاجتماعية المرصودة طيلة شهر جانفي والمقدرة ب 1492.

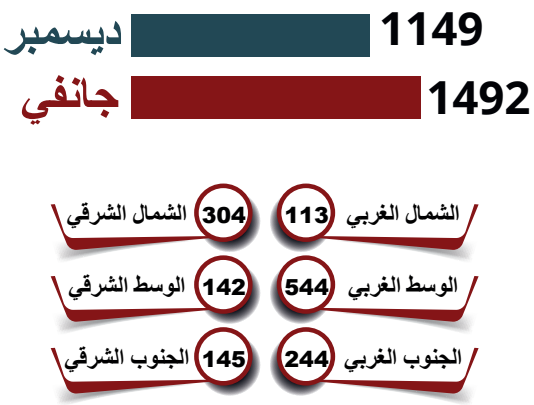

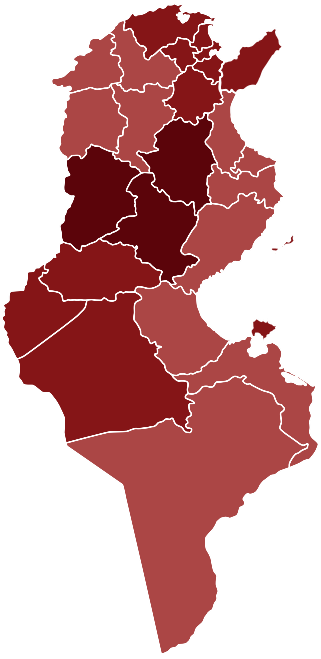

وشهدت ولايات القيروان والقصرين وقفصة لوحدها حوالي 42٪ من مجموع هذه الاحتجاجات اذ جمعت 624 تحركا احتجاجيا موزعة كالتالي : 214 تحركا احتجاجيا في القيروان و239 تحركا احتجاجيا في القصرين و171 تحركا احتجاجيا في قفصة.

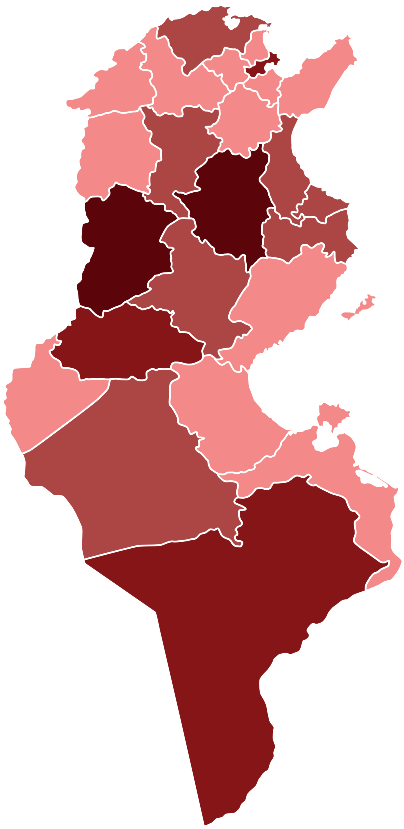

وقد اتضح من خلال حصاد الاحتجاجات والحراك الاجتماعي لشهر جانفي بروز الشكل التلقائي للاحتجاجات بزيادة ناهزت 12 ٪ وتراجعا في الاحتجاجات المنظمة ما يعني ربما نزوع هذه الاحتجاجات التلقائية الناجمة عن ردات فعل انفعالية نحو العنف ما لم تكن مؤطرة ومنظمة.

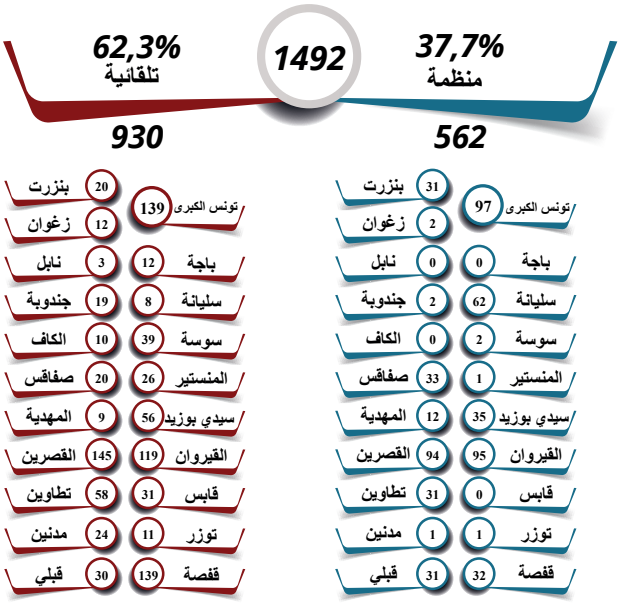

هذه الاحتجاجات التلقائية كانت بنسبة 100 ٪ في كل من ولايات المهدية وأريانة ونابل والكاف وقابس وباجة ومنوبة (مجموع 89 تحرك احتجاجي) وكانت بنِسَب متفاوتة في بقية الولايات. ومن الملاحظ ان الاحتجاجات المنظمة ما تزال في مرتبة أولى في ولايات بنزرت وسليانة وصفاقس اذ بلغت بحسب الترتيب المذكور 60 ٪ و88 ٪ و62٪ من مجموع الاحتجاجات المرصودة في هذه الجهات.

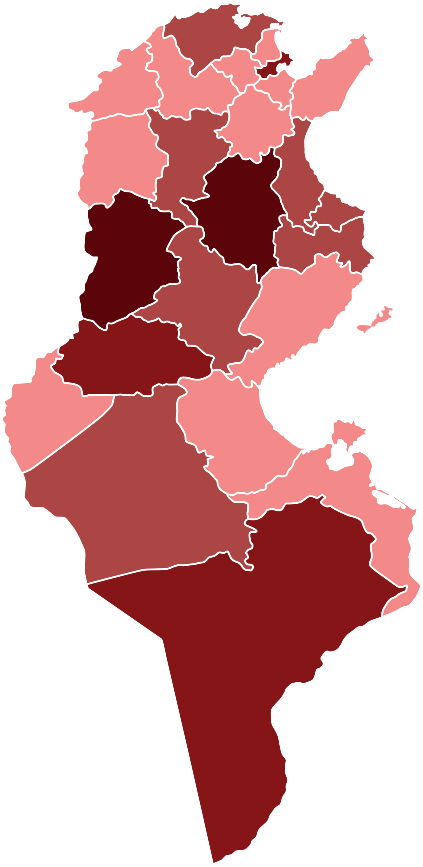

اما بالنسبة للاحتجاجات العشوائية اي تلك التي نزعت الى العنف فقد كانت في حدود 84 ٪ من مجموع احتجاجات جانفي. وللتذكير نشير الى ان الاحتجاجات العشوائية اي العنيفة بدأت في البروز منذ شهر ماي 2020 وذلك بنسبة ناهزت 73 ٪ وطلعت بداية تغير في خارطة الاحتجاجات الاجتماعية لتصبح ولايات الوسط الغربي في صدارة المناطق الأكثر غضبا واحتجاج.

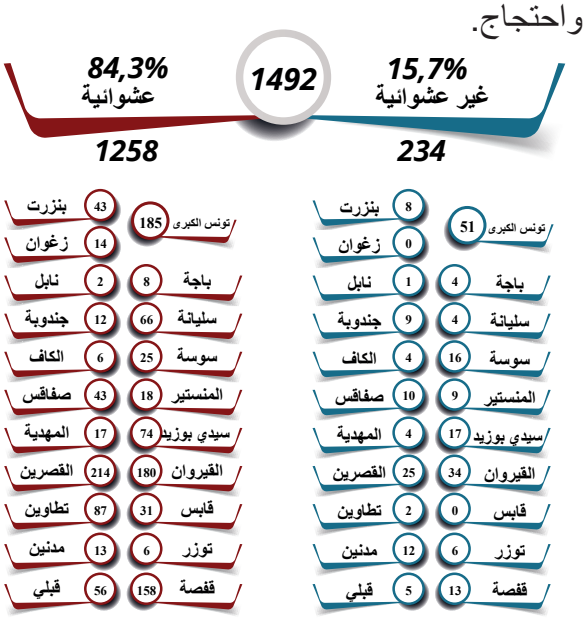

وقد مثلت الاحتجاجات العشوائية نسبة 89.5 ٪ من مجموع احتجاجات ولاية القصرين و٪84 من احتجاجات القيروان و٪92 من احتجاجات قفصة و79 ٪ من احتجاجات ولاية تونس. فيما كانت احتجاجات قابس عشوائية بنسبة ٪100 .

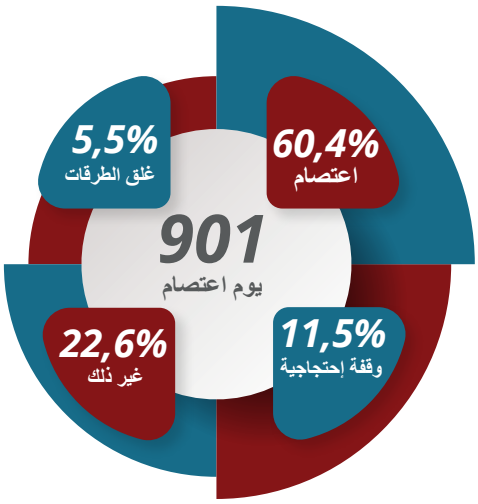

اما بخصوص الاشكال الاحتجاجية مثلت الاعتصامات اكثر الاشكال الاحتجاجية المرصودة بنسبة 60.4 ٪. كما تم رصد 901 يوم اعتصام لاعتصامات مستمرة طيلة اشهر وتواصلت خلال شهر جانفي. كما مثلت الوقفات الاحتجاجية نسبة 11.5 ٪ من مجموع الاشكال الاحتجاجية التي تم رصدها وغلق الطرقات نسبة 5.5 ٪ واشكال احتجاجية اخرى متنوعة ناهزت 22.6 ٪ من الاحتجاجات المرصودة خلال شهر جانفي.

التصنيف	النسبة
اجتماعي	44 %
اقتصادي	32 %
البنية التحتية	9 %
إداري	11 %
مؤسساتية خاصة	1 %
سيا سي	6 %

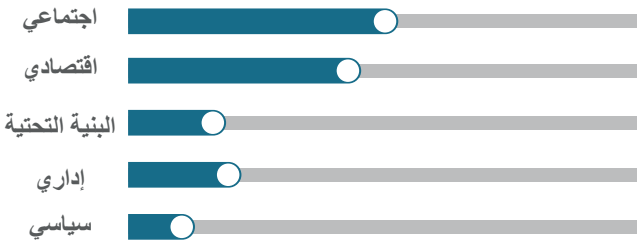

وكانت اغلب مطالب المحتجين اقتصادية واجتماعية (74 ٪) وذلك للمطالبة بالتشغيل (٪23) والحق في التنمية (19 ٪) والحق في الماء (٪4) والمطالبة بتطبيق اتفاقية لم يتم تفعيلها (٪5) وغيرها من المطالب العادلة والتي يخرج مواطنون وطلبة وموظفون وعاطلون وفلاحة وعمال وغيرها للمطالبة بها امام سلطات محلية وجهوية ومركزية تتقاسم سياسة اللاّ تفاعل مع مطالب المحتجين.

ومن الملاحظ طيلة جانفي الزيادة في احتجاجات الفلاحين طلبا للتوزيع العادل للمواد المدعمة من الأعلاف ولتوفير مادة الامونيتر وبالتالي توفير الظروف الملائمة للإنتاج الزراعي وتحسين ظروف الانتاج ومناخ الانتاج دون ان تلاقي احتجاجات الفلاحين اي تفاعل يذكر. يحدث هذا في الوقت الذي تطرح فيه جائحة كورونا في كل دول العالم اولوية الأمن الغذائي خاصة عقب تجربة الغلق الكلي والشامل بين الدول.

القطاع	النسبة
تربوي	14 %
بيئي	3 %
صحي	1 %
امني	3 %
قانوني	17 %
رياضي	1 %
الحق على الماء	6 %
فلاحي	1 %
نقل	1 %
قطاع خاص	4 %
قطاع عمومي	55 %

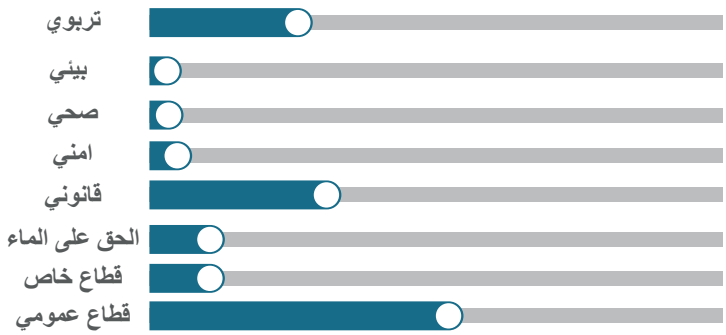

وكما تم رصد احتجاجات تعلقت بتحسين جودة الحياة وتوفير العيش الكريم على غرار تحسين البنية التحتية وتوفير الماء الصالح للشراب ووقف الانتهاكات المهنية ضد العمال وصرف تعويضات وتحسين الخدمات الصحية واقرار تسوية عادلة لعمال الحضائر.

اما بخصوص فضاءات الاحتجاج ما تزال الطرقات مقصدا اولا للمحتجين وذلك بنسبة 38 ٪ تليها مقرات الانتاج والإدارة والمقرات السيادية بنسب متشابهة (10 ٪). وحتى المستشفى والسجن أصبحا فضاء للاحتجاج وذلك من خلال رصد تحرمين في مشفى و12 تحركا احتجاجيا في سجن.

فضاءات التحركات الاحتجاجية	
الطرقات	38 %
مقرات الانتاج	10 %
المقرات الإدارية	10%
مقرات السيادة	9 %
مقر الولاية	9 %
المؤسسات التعليمية	7 %
مقرات المعتمديات	5%
المؤسسات القضائية	5 %
وسائل الإعلام	5 %
مقرات الوزارات	3 %

اهم الفاعلون في التّحركات	
مواطنين	25 %
شباب	24 %
الموظفون	13 %
السكان	9 %
المعلمين/الاساتذة	8 %
العاطلين عن العمل	7 %
السائقين	5 %
الاولياء	5 %
العمال	4 %
اصحاب الشهائد العاطلين عن العمل	3 %

الهجرة غير النظامية خلال شهر جانفي 2021

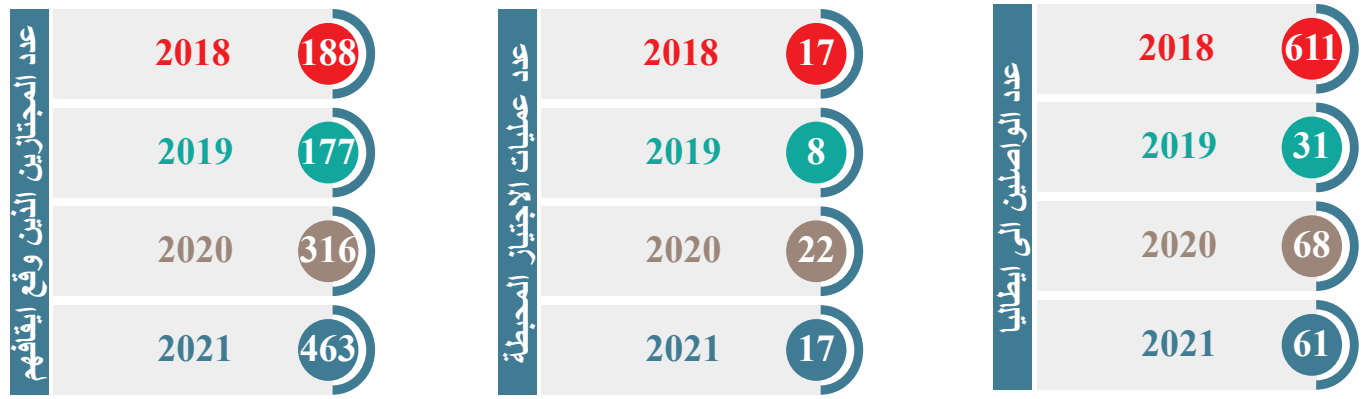

انطلق شهر جانفي 2021 وسط توترات سياسية واقتصادية واجتماعية ما تزال حلقاتها متواصلة نحو سيناريوهات قد لا يتوقعها احد لكن شهدت الهجرة غير النظامية معدلا معتادا خلال شهر جانفي باعتبار خاصة العوامل المناخية لهذا الشهر حيث رصدنا وصول61 مهاجرا غير نظاميا الى السواحل الإيطالية بانخفاض طفيف مقارنة بجانفي 2020 في حين تم احباط 17 عملية اجتياز ومنع 463 مهاجرا من الوصول للسواحل الإيطالية.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال شهر جانفي

	مدنين	قابس	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	نابل	تونس	بنزرت
جانفي	-	-	41,1%	17,6%	-	5,8%	11,7%	17,6%	5,8%

مازلت جهة صفاقس الأولى في عمليات الاجتياز المحبطة بنسبة 41.1% ولا يمكن تفسير ذلك فقط بالتقاليد الموجودة في الجهة ذات العلاقة بالحرقة وبأزمة الصيد البحري وتواجد المهاجرين من جنوب الصحراء بكثافة في الجهة او الشبان التونسيين القادمين من الجهات الداخلية بل أيضا بتاثيرات الجائحة الاقتصادية على الجهة وبالنشاط المكثف لشبكات الهجرة غير المنظمة والتي ظلت بعيدة عن الاستهداف لسبب او اخر.

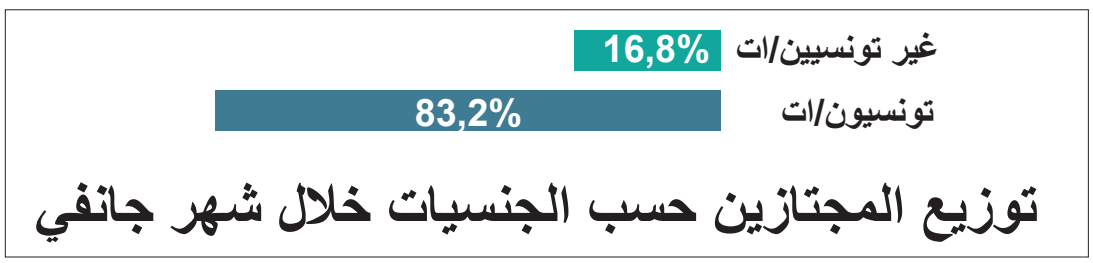

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال شهر جانفي

أصبحت للهجرة غير النظامية زمنية ترتبط بالعوامل المناخية والأمنية ولكن أيضا هناك زمنية حسب الجنسيات حيث أصبح المهاجرون من جنوب الصحراء يمثلون اغلبية المنطلقين خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر الى حدود مارس وهي الأشهر التي تقل فيها رغبة التونسيين في مشروعهم الهجري غير النظامي نتيجة العوامل المناخية بما يفسح المجال لبقية الراغبين في الهجرة ويكون المهاجرون من جنوب الصحراء وجهة سماسرة الحرقة نتيجة وضعية الهشاشة التي يعانون منهم مما يعمق رغبتهم في المغادرة رغم كل المخاطر.

توزيع المجتازين حسب الجنس خلال شهر جانفي

تشهد نسب الاناث المشاركات في عمليات الهجرة غير النظامية ارتفاعا متواصلا ويعود ذلك أساسا خلال هذا الشهر لمشاركة المهاجرات من جنوب الصحراء بشكل فردي او في اطار عائلة كاملة.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر جانفي

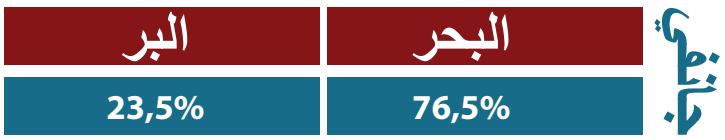

يرجع ارتفاع عمليات الإيقاف برا الى احباط العمليات التي يشارك فيها مهاجرون من جنوب الصحراء حتى اصبح تجمع هؤلاء محل شبهة "محاولة اجتياز " كما ان المعدات التقنية المعتمدة للمراقبة تلعب دورا مهما في احباط عمليات الاجتياز. والملفت خلال هذا الشهر هو اعتراض وحدة بحرية لجيش البحر لمركب هجرة غير نظامية خارج المياه الإقليمية التونسية يوم 11 جانفي 2021 بعد التنسيق بين مركز تنسيق البحث والإنقاذ بتونس التابع لجيش البحر ومركزي الإغاثة بكل من مالطا وروما.

الانتحار ومحاولات الانتحار

لم تعد القيروان في مرتبة أولى من حيث حالات ومحاولات الانتحار ومع ذلك ايضا لم يختف منها الانتحار. وخلال شهر جانفي تم رصد 13 حالة ومحاولة انتحار توزعت كالتالي: حالتيْ انتحار في كل من قابس وبوزيد وحالة انتحار او محاولته في كل من بنزرت والكاف والقصرين ومدنين وبن عروس وباجة وسليانة والمنستير والقيروان.

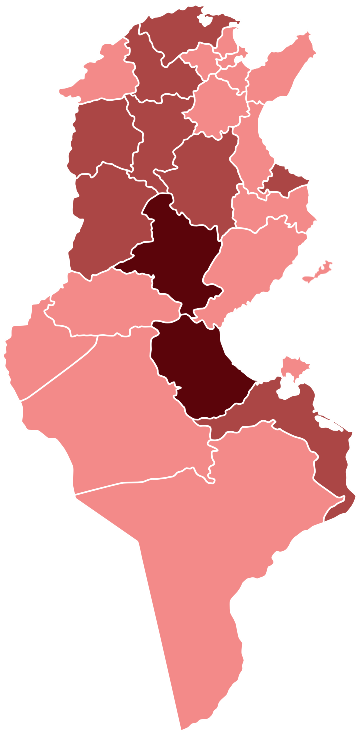

وقد سجلت حالات ومحاولات الانتحار تراجعا بنسبة 23.5 ٪ مقارنة بشهر ديسمبر. كما سجلنا زيادة في نسبة المنتحرات بنسبة حوالي 7 ٪ .

وتقدر نسبة الذكور 69.2 ٪ من مجموع الضحايا خلال شهر جانفي كما تمثل الفئة العمرية 26-35 سنة حوالي 46 ٪ من ضحايا الحالات المرصودة طيلة شهر جانفي (6 ضحية).

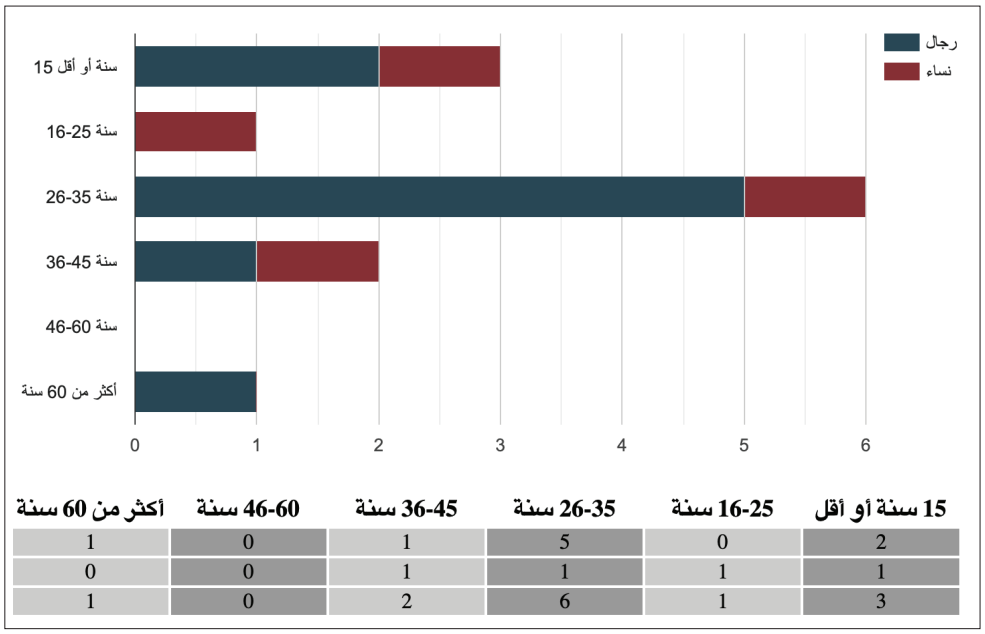

15 سنة أو أقل	16-25 سنة	26-35 سنة	36-45 سنة	46-60 سنة	أكثر من 60 سنة
2	0	5	1	0	1
1	1	1	1	0	0
3	1	6	2	0	1

ومثل الانتحار حرقا ابرز أشكال الانتحار المرصودة وذلك بنسبة 46.2 ٪ يليه الانتحار شنقا بنسبة 30.8٪ ثم رمي النفس والتعرض المقصود للصعقة الكهربائية وتناول المواد السامة بنسبة متشابهة 7.7 ٪ لكل شكل من هذه الاشكال في ايذاء النفس والانتحار.

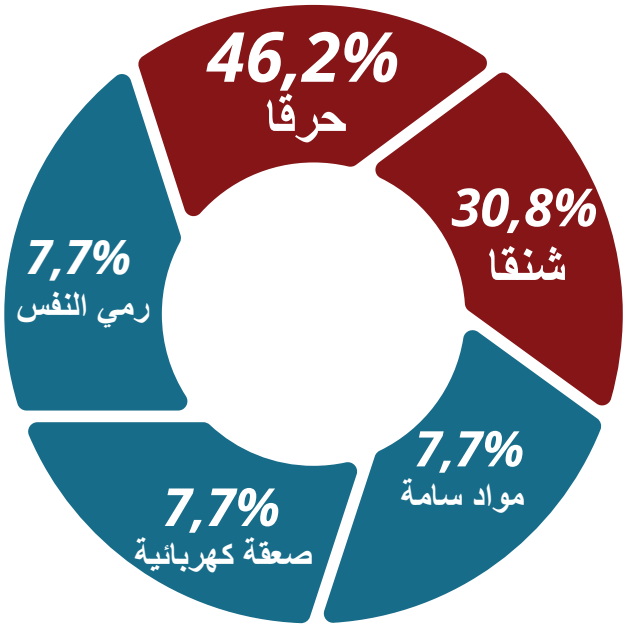

العنف

تميز شهر جانفي 2021، باستفحال واضح لظاهرة العنف التي شملت مختلف الفضاءات الرسمية منها والعامة. فتوازيا مع أحداث العنف والتحريض وخطابات الكراهية والإقصاء والتقزيم الصادمة والمشينة التي عرفها مجلس نواب الشعب وتبادلها النواب على امتداد الشهر.. عاشت البلاد على وقع حالة من الاحتقان العام والغضب وعدم الرضا، عرفت خلالها اغلب ولايات الجمهورية موجة من الاحتجاجات كانت في معظمها ليلية رافقتها أعمال عنف وشغب وحرق ومواجهات بين المحتجين وقوات الأمن..

وسجل الشهر استعمال مفرط في العنف من قبل الآلة البوليس للدولة تبعتها إيقافات عشوائية للمحتجين والمدونين والفاعلين على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما فاقم حالة الغضب ودفع نحو سلسة جديدة من موجة غضب واحتجاج لجيل اختار ان تكون تحركاته في شكل مواجهات مباشرة مع منظومة دولة كانت قوات الأمن ابرز تشكلاتها.

وبلغة الأرقام حسب عينة الرصد المتكونة من جملة الصحف اليومية والأسبوعية ومن جملة المواقع الالكترونية الناطقة باللغتين العربية والفرنسية. وانطلاقا من نتائج عمل فريق المرصد الاجتماعي التونسي، لأول مرة يسجل شهر نسبة عنف احتجاجي في حدود ال 30% من الحجم الكلي للعنف.

وعلى غرار الأشهر السابقة يبقى العنف في شكله الإجرامي في مقدمة العنف المرصود والذي ورد أساسا في شكل "براكاج" وعنف من اجل السرقة اين مثل نسبة 64% من حجم العنف المسجل خلال شهر جانفي.

في المقابل تراجع منسوب العنف الاقتصادي والمؤسساتي حيث لم يتجاوز في شكليه ال 2% من المجموع العام للعنف.

القطاع	النسبة
إجرامي	64 %
مؤسساتي	2%
عنف في الفضاء العام	2 %
إقتصادي	2 %
إحتجاجي	30 %

وكانت الشوارع مسرحا ل 56 % من جملة العنف المسجل خلال شهر جانفي، ليأتي الفضاء المنزلي وفضاء السكن في مرتبة ثانية بنسبة 24% من جملة أحداث العنف يأتي بعده بنسب متساوية كل من الفضاءات الإدارية والفضاءات الصحية التي احتضنت كل منهما نسبة 6% من العنف المسجل في شهر جانفي حسب عينة العمل.

وفيما يتعلق بتوزيع العنف حسب الولايات، يبدو من خلال نتائج عمل المرصد الاجتماعي التونسي ان الحراك والغضب والاحتقان الذي عرفته اغلب ولايات الجمهورية قد كان له تأثيرا على نسق ونسب توزيع العنف.

المكان	النسبة
الشارع	56 %
المؤسسات التربوية	2%
فضاء حكومي	6 %
مؤسسة إنتاج	4 %
المسكن	24 %
فضاءات سياحية	2 %
فضاءات صحية	6 %

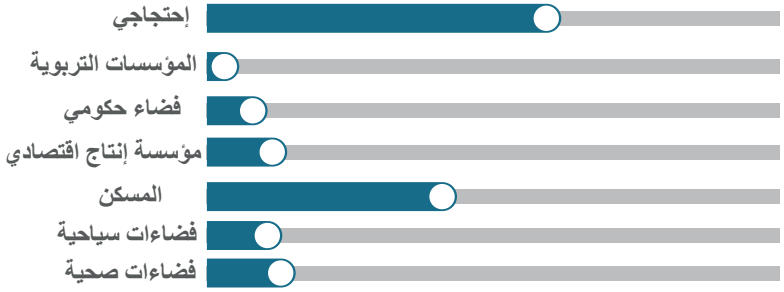

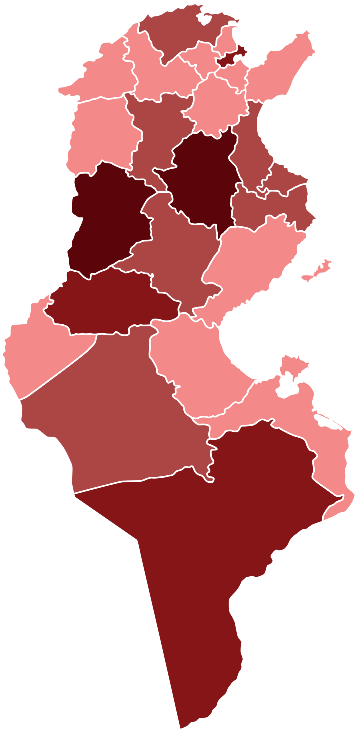

وحسب الأرقام حافظت ولاية تونس على صدارة الجهات التي سجلت أحداث عنف بنسبة 17% فاعتبارها العاصمة شهدت اغلب التحركات التي سجلها الشهر، يليها في ذلك بالتساوي كل من ولايات اريانة والقصرين وسوسة بنسبة 11% من مجموع الأحداث المسجلة خلال شهر جانفي. وهي نسبة تظهر مدى ارتفاع منسوب الغضب في هذه الولايات ففي ولاية اريانة شهدت احياء التضامن والانطلاق، مواجهات بين الامن والمحتجين لأكثر من ليلية خلال شهر جانفي، بدورها عاش عدد من أحياء سوسة على وقع أحداث عنف وشغب وحرق ومواجهات بين الأمن والمحتجين ونفس الأمر عرفته عدد من معتمديات القصرين التي عرفت سلسلة من المواجهات بين الأمن والمحتجين تأججت اكثر بعد وفاة الشاب هيكل الراشدي بمعتمدية سبيطلة، متأثرا بإصابة بعبوة غاز مسيل للدموع على مستوى الرأس.

وتأتي بعدها ولايات سليانة وجندوبة بنسبة 6% فولايات المنستير والقيروان وبنزرت ومدنين وصفاقس بنسبة 4% وهي ولايات عرفت بدورها احتجاجات ومواجهات بين الأمن والمحتجين

ومثل جنس الذكور نسبة 54.7% من ضحايا أحداث العنف المرصود خلال شهر جانفي في المقابل مثل جنس الإناث نسبة 26.4% من ضحايا العنف. وعلى غرار الأشهر السابقة كان الذكور ابرز المسؤولون على أحداث العنف المسجلة اين مثلوا 88.7% من الفاعلين لأحداث العنف

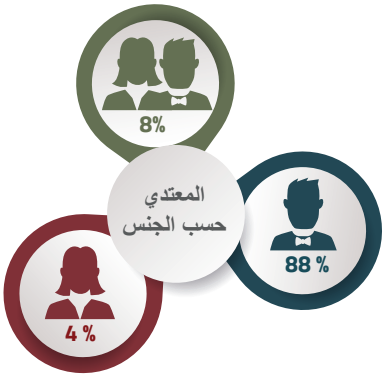

وفي مجمله كان العنف المسجل خلال شهر جانفي جماعيا حيث مثل نسبة 71.7% من مجموع الأحداث في حين كان العنف في شكل الفردي في حدود ال 28.3%.

الخاتمة

وتجدر الإشارة ان منسوب العنف قد عرف نسق تصاعدي كانت ذروته أيام الاحتفال بذكري ثورة 14 جانفي. وأمام اقتصار تعامل الحكومة مع الاحتجاجات عبر معالجة أمنية بحت، خالية من كل مقاربة اجتماعية او اقتصادية ومن كل حضور سياسي..، لم يهدأ الغاضبون وسجلت الشوارع دورية في التحرك وتنوع في تعبيرات الغضب على امتداد الشهر تراكمت واحتدت أكثر مع ما صدر عن النقابات الأمنية من خطابات وبيانات تهديد للمحتجين واستعراض وتخويف باعتبار احتكارهم للعنف القانوني، عنف الدولة.

في المحصلة مثّل الحصاد الاحتجاجي لشهر جانفي مؤشرا مهما اذ سجّل زيادة ناهزت 27.5 ٪ مقارنة بشهر ديسمبر والذي تشابه من حيث المناخ الاقتصادي والاجتماعي والصحي والسياسي مع شهر جانفي. كما سجّل زيادة بنسبة 29 ٪ عن شهر جانفي الماضي والذي كانت فاتحة سنة أولى من حكم "سيستام" جديد اختاره الناخبون في انتخابات عامة نهاية 2019 ووصفت نتائجها ب"اللطخة" خاصة وان السخط والاحتقان لاجتماعية ازاء الازمة الاقتصادية والاجتماعية كانا العامل الرئيسي في توجيه خيارات الناخبين.

ويبدو هذا المؤشر، الزيادة في معدل الاحتجاجات الاجتماعية، فاتحة سنة ساخنة ستطول احتجاجاتها وسيتنوع خلالها الفاعلون وادواتهم الاحتجاجية. خاصة وان الاشكال الاحتجاجية بدأت تأخذ طريقها نحو الابتكار والتجديد لذوات فاعلة جديدة تذهب نحو الأقصى من اجل ابلاغ صوتها ولعلّ احتجاجات 30 ديسمبر في ساحة حقوق الانسان بالعاصمة والتي بدت صادمة بالنسبة للكثيرين هي ابرز عناوين التغيّر والمواجهة التي اختارها الفاعلون في الاحتجاجات الاجتماعية وهو تغيير يأتي على خلفية الزيادة في حجم القمع الأمني خلال احتجاجات منتصف جانفي خاصة في الأحزمة الشعبية للعاصمة.

ويوفر المناخ السياسي المتأزم دافعا نحو مزيد من العنف بين المحتجين والقوات الأمنية اذ ان غضب النقابات الأمنية من الاشكال الاحتجاجية المبتكرة للمحتجين واعتبارهم لتلك الاشكال الاحتجاجية تحديا لهيبة الأمني وجنوح خطاب تلك النقابات نحو تهديد الحركات الاجتماعية والمحتجين لم يقابله خطاب رسمي مهدئ ويفرض هيبة القانون بل ان الاحزاب المتصارعة تحت قبة البرلمان حاولت في بياناتها استمالة ود الامنيين الغاضبين ما يعني ان الازمة السياسية التي تعيشها البلاد حاليا بتلاقيها مع الاحتقان الاجتماعي وحالة السخط العامة لدى عموم المحتجين تعرّض البلاد الى انفجار اجتماعي وعنف وتصادم بين المحتجين والقوات الأمنية في قادم الايام ما لم يتم الاحتكام للتعقّل وحسن ادارة الازمة الاجتماعية.

منهجيـة احتسـاب علمية جديدة :

بدايـة مـن شـهر مـارس اعتمد المرصـد الاجتماعـي التونسي بالمنتـدى التونـسي للحقـوق الاقتصادية، لمنهجية احتساب علمية جديدة وفيما يلي بسطة على قواعدها:

المفاهيم :

التحـركات العفويـة : تتسـم بالمباغـة و سرعـة التحـرك نتيجة حـالات الغضب الجماعـي القصوى والاحتقـان الـذي يولدهـا الا أنهـا محـدودة في الزمـان و المـكان وتسـعى إلى الإثارة ولفـت الإنتباه والتعبئـة الإجتماعيـة وتتميـز بطابعهـا السـلمي الا أنهـا تتفـاوت في معـالم تطويـر الاحتجاج بما في ذلك ممارسة العنف.

التحـركات المنظمـة : تحـركات كانـت بالأسـاس عفويـة إلا أنهـا تطـورت وطورت آليـات فعلها في الزمـان والمـكان وتوفـرت عـلى القـدرة عـلى تنظيـم الإحتجـاج والإعـداد لـه وتسـعى إلى تطويـر التعبئة المضادة إلا أنها تبقى في الأساس سلمية.
تتميـز بوسـائلها التنظيميـة و قدرتهـا عـلى ضـمان إسـتمرار فعلهـا و اعـادة التعبئـة مـن جديـد من أجل نفس الأسباب.

التحـركات العشـوائية : هـي التحـركات العنيفـة والتـي تجعـل مـن العنـف المضاد إحـدى آليات فعلهـا وهـي في الغالـب ردود فعـل مبـاشرة توظـف كل الإمكانـات مـن أجـل المواجهـة وتحقيق أهدافها لكنها في الغالب تفتقد عناصر التنظيم والبرنامج والوسائل الواضحة.

منهجية الاحتسـاب :

يحدد التحرك طبقا لشكل الاحتجاج، المكان ومدته في الزمن.

التحـرك الاحتجاجـي يمكـن ان يـدور في اكـثر مـن مـكان وبالتـالي يتـم احتسـابه اكثر من مـرة، أي بحسب عدد الأطر التي شهدت تحركات احتجاجية.

التحرك الاحتجاجية الذي يمتد على اكثر من يوم يتم احتسابه يوميا على انه تحرك جديد.

كل تغيير في الشكل الاحتجاجي للحركة الاحتجاجية يتم احتسابه كتحرك احتجاجي جديد.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية

عمليات الاجتياز المحبطة: يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)

الواصلون الى السواحل الأوروبية : هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل .

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية .

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى السواحل الأوروبية دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.